اسحاق الشيخ يعقوب

مع الناس



Sh.s.aljowder@gmail.com

الزيارة المرتقبة للرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما للسعودية نهاية الشهر الجارى"مارس2014م" تأتى والمنطقة العربية تغلى على صفيح ساخن، فهي لا تزال تتعرض لرياح التغير الذي دشنها مشروع الشرق الأوسط الجديد أو الكبير كما وصفته وزيرة الخارجية السابقة"كاندوليزا رايس" عام 2004م حينما تحدثت عن خارطة جديدة للشرق الأوسط!!.

لقد كانت الزيارة الوحيدة للرئيس الأمريكي أوباما للمنطقة في عام 2009م حينما زار السعودية ومصر، وألقى خطابه الشهير بالأزهر الشريف الذي دعا فيه إلى التسامح والتعايش بدل العنف والإرهاب، وأكد فيه على رفضه القاطع للعنف والإرهاب، وقد تم سحب مصطلح الإرهاب من جميع الدوائر الإعلامية الأمريكية وإستبدالها بمصطلح الإجرام، ولكن للأسف الشديد جرت بالمنطقة بعد تلك الزيارة أمور كثيرة، فهي اليوم تشهد الكم الهائل من الجماعات الإرهابية والعنفية التي تدثرت بدثار الدين، والدين منها براء، حزب الله وداعش وجبهة

زيارة الرئيس الأمريكي "أوباما" للسعودية نهاية هذا الشهر تأتي لتهدئة المخاوف لدى دول مجلس التعاون، وفي مقدمتهم السعودية، بعد التقارب الإيراني الأمريكي، وكيف استطاعت إبران رغم العداء السافر مع الولايات المتحدة والحصار الإقتصادي عليها أن تحسن العلاقات معها والذي تشير بعض التقارير إلى مساع دولة عضوة بمجلس التعاون الخليجي!!.

كذلك الأزمة السورية هي من أبرز الملفات التي تحتاج إلى نقاشات مطولة، خاصة وأن بسببه رفضت السعودية المقعد المخصص لها بمجلس الأمن بعد تخاذل المجتمع الدولي وفي مقدمتهم الولايات المتحدة، فموقف الولايات المتحدة من القضية السورية أصبح غريباً، فبعد أن أعلنت الولايات المتحدة عن دعمها للثوار، وتقديم السلاح لهم، وإستعدادها للتدخل العسكري المباشر لإنهاء الصراع هناك، فإذا هي تبتعد لتتنكر للأحداث التي راح ضحيتها أكثر من مائة ألف شخص.

خمس سنوات بين الزيارتين 2009-2014م" والجميع يعلم بأن هناك أمورا كثيرة قد جرت بالمنطقة، ولعل أبرزها ما يعرف بالربيع العربى الذي سقط بساحته أنظمة عربية كبيرة، تونس ومصر وليبيا واليمن، وسوريا في برنامج التدمير، لذا من الأهمية معرفة موقف الإدارة الأمريكية من الأنظمة الجديدة



أوباما، ابن العم الأمريكي

وكالة رويتر ذكرت بأن الزيارة المرتقبة للرئيس أوباما للسعودية ستناقض القضايا الأمنية بالشرق الأوسط، وبالتحديد أمن الخليج!، فالمنطقة الخليجية اليوم تشهد توترا على مستوى السفراء، فقد سحبت السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من قطر، وإن كان بعض المحللين في حضورهم الإعلامي يسعون لتهدئة الأجواء، ووصفها بسحابة صيف!، إلا أن حساسية الخطوة "سحب السفراء" تفرض حالة غريبة على دول مجلس التعاون، فقد أرجح البعض إلى أن السبب الرئيسي في توتبر العلاقات الخليجية يعود إلى دور جماعة الإخوان المسلمين في زعزعت الأمن والإستقرار في بعض الدول ومنها مصر، ومن ثم إحتماءها "جماعة الإخوان المسلمين بالشقيقة قطر، خاصة وأن الشيخ يوسف القرضاوي قد أطلق خطابا نارياً في إتجاه الشقيقة دولة الإمارات العربية المتحدة، الأمر الذي أعتبرته دول مجلس التعاون تدخلا سافرا في شئونها

أمن الخليج بلا شك هو من أمن السعودية، لذا الزيارة المرتقبة ستتناول أبرز الملفات الحساسة بالمنطقة، ولعل الملف البحريني اليوم أصيح أكثر وضوحاً بعد أن تكشف للعالم حقيقة السلمية التي تدعيها قوى المعارضة الشيعية "الوفاق وتوابعها"، فأعمال الإرهاب والعنف والتدمير والخروج على القانون الجميع يراها رأي العين، ولعل أبرزها الجريمة الإرهابية التي وقعت في منطقة الديه وراح ضحيتها ثلاثة من رجال حفظ الأمن وأبرزهم الإماراتي طارق الشحي، ولا يمكن لأحد أن يتغاضي عن دور الحرس الثوري الإيراني فيها بعد أن بسط رداءه الديني على الجماعات الإرهابية والعنفية حتى أصبح البعض لا يخرج في المسيرات والإعتصامات إلا بفتاوى دينية مؤدلجة من الخارج!. من هذا فإن أبناء الخليج العربي اليوم مطالبون برفع أصواتهم لرئيس دولة يؤمن بالديمقراطية والتعددية وسيادة

> القانون، لذا يطرح عليه التساؤل الصغير: أبن العم، ما يسمى من يعتدي على المواطنين ورجال حفظ الأمن بالقنابل الحارقة ومحلية الصنع؟!، وما الوصف المناسب لمن يغلق الشوارع ويستغل الأطفال للأعمال الإرهابية والتخريبية؟!.

برلين تحتضن العلاقات الخليجية - الألمانية





زيارة الرئيس الأمريكي للسعودية نهاية هذا الشهر تأتى لتهدئة المخاوف لدى دول مجلس التعاون





الحاجة الماسة إلى

تشخيص واقع المرأة

ي الخليج، سواء ي

ردهات المؤسسات

التعليمية، أوفي

مجتمع الأعمال

ubaydli@alnadeem.com

كانت فترة قصيرة نسبيا لم تتجاوز 40 ساعة عمل، توزعت على ست جلسات احتضنت فيها برلين، وتحديدا في فندق «رتز كارلتون»، مجموعة من رجال الأعمال العرب والألمان، سوية مع بعض المسؤولين الرسميين، وقيادات منظمة المجتمع المدنى في المنطقتين. وضع هؤلاء على طاولات الحوار بينهم «واقع ومستقبل العلاقات العربية – الألمانية، والمجالات المتاحة لتطويرها»، في إطارها الاقتصادي والتجاري، دون القفز فوق سياجها السياسي، أو تحاشى معالجة القضايا التي يحيط بها ذلك السياج. تنوعت الموضوعات وتشعبت، فشملت التربية والتعليم، وحلقت في سماء النفط والطاقة، وتوقفت عند المال والمصارف، دون أن تغفل قطاعات الصحة والإنشاءات والعقارات.

مجموعة من القضايا المهمة ذات المصالح المشتركة وجد المشاركون في اللقاء أنفسهم يتوقفون عندها، ويمكن تلخيص الأهم منها في النقاط التالية:

1. ضرورة توسيع الدائرة السياسية التي تقع تحت ضوء النقاشات كي تشمل الدول العربية الأخرى غير الخليجية من جانب، ومعالجة الأوضاع في الدول الأوروبية من جانب آخر. وأن دل ذلك شيء فإنه يدل على أن السوق الخليجية لا تستطيع أن تجتزئ نفسها، ولا أن تتجاوز العمق العربي التي هي في أمس الحاجة له، ليس على الصعيد السياسي فحسب، بل حتى على المستوى الاقتصادي أيضا. وفي الإطار ذاته، كان واضحا استحالة سلخ ألمانيا من جسدها الأوروبي المتجذرة فيه. يقضى ذلك بأن أفق العلاقات الخليجية - الألمانية، كي يأخذ عمقه الاستراتيجي المستقبلي الإيجابي، لابد له أن يتسع في اتجاهين متكاملين، أولهما لا بد أن يشمل المنطقة العربية برمتها في الشق الجنوبي من العلاقة، وثانيهما مطالب بأن يغطى القارة الأوروبية في نطاقها الشمالي من العلاقة ذاتها.

2. لا مناص من التوقف بحنكة وحكمة عند القضايا السياسية التي فرضت نفسها على جلسات اللقاء، تارة بشكل واضح، وتارات أخرى على نحو مبطن. تكثف ذلك في كلمة العشاء التي ألقاها الأمين العام لدول مجلس التعاون عبداللطيف الزياني، الذي نجح في ارسال رسالة خليجية واضحة للمجتمعين، لخص فيها مسألتين في غاية الأهمية: أو لاهما أن رياح العواصف السياسية التي تهب على دول مجلس التعاون ربما تبطئ من حركة تقدمه لكنها، لا يمكنها بأي حال من الأحوال، أن تهز أركانه التى ترسخت عبر ما يربو على ربع قرن من حياة هذه الصيغة السياسية. أما ثانيهما، فإن تعبيد طريق التعاون الناجح المطلوب بين دول مجلس التعاون من جهة وألمانيا من جهة ثانية، مسؤولية ثنائية يتحمل مسؤوليتها، على قدم المساواة، طرفا العلاقة الضالعين فيها.

3. أهمية تسليط الأضواء على الواقع التشريعي، بما في ذلك القوانين والأنظمة المعمول بها اليوم في دول مجلس التعاون، وتشخيص انعكاساته على تسهيل طرق سيولة تدفق «الاستثمار الأجنبي المباشر» (FDI)، وانسيابها، بين طرفي العلاقة المتوخاة بين الطرفين. وعالج المشاركون تأثير البيروقراطية الناجمة

عن تلك التشريعات والأنظمة على القوانين أولا، وعلى كلفة المشروعات، والفترات المقدرة لإنجازها ثانيا. نجح المشاركون عند تناولهم هذه المسألة في إبراز التباينات الطفيفة بين دولة خليجية وأخرى، بعد أن اجتهدوا في تبيان الفروقات بين أنظمة الضريبة المعمول بها في الغرب، وتشريعات الزكاة كما تنص عليها الشرائع السماوية ويجرى تطبيقها في بعض الأسواق الخليجية، مثل المملكة العربية السعودية.

4. الحاجة الماسة إلى تشخيص واقع المرأة في الخليج، سواء في ردهات المؤسسات التعليمية، أو في مجتمع الأعمال وأسواق العمل. وكانت تلك مناسبة اغتنمها بعض المشاركين من الطرف الخليجي لتصحيح النظرة الخاطئة المترسخة لدى بعض الأوساط الغربية، والمتطاولة على أوضاع المرأة الخليجية، التي رسخت صورتها غير المطابقة للواقع بعض قنوات الإعلام الغربي، لأغراض سياسية حينا، وأغراض اقتصادية حينا آخر. وعرفت الجلسة المخصصة لتعليم المرأة حوارات ساخنة حول قضية المرأة الخليجية، ومدى إمكانية انخراطها في أسواق العمل، والقيام بمهامها الوظيفية، بعد تركها مقاعد الدراسة.

5. وجوب تشجيع الاستثمار المتبادل بين الطرفين: العربي والألماني، القادر على تجاوز النظرة الأحادية الجانب التي تقزم العلاقات الخليجية -الألمانية من خلال اختزال تلك العلاقات، بل وربما بترها، عندما تحصر الطريق التي تسلكها في اتجاه واحد فقط. المقصود هنا هو الخروج من قوقعة الرؤية الأوروبية التي تحصر نفسها في النظر إلى الخليج على أنها بحيرة نفطية تطفو على سطحها بقعة زيت السيولة النقدية الباحثة عن طرف أجنبي يحولها إلى مشروعات محلية. مقابل هذه النظرة الألمانية الضيقة، تواجهنا تلك النظرة الخليجية التقليدية، الضيقة هي الأخرى، التى تحصر نفسها فى تلك السيولة النقدية الباحثة عن استثمارات تحقق الربح السريع. للحد من سلبيات هاتين النظرتين القاصرتين، دعا المشاركون إلى تحقيق الزواج الناجح المتكامل بين التقدم العلمي/الصناعي الألماني من جانب، والنفط الخليجي وعوائده النفطية من جانب آخر.

6. الدعوة الصادقة المستمرة العاملة من أجل تفعيل الصيغة الشمولية الناجحة التي تزاوج بين المشروعات الخاصة، وتلك الوطنية، بمعنى الاستفادة من رشاقة المشروعات التي تنفذها شركات القطاع الخاص منفردة كانت أو في صيغة كونسورتيوم، دون أن يكون على حساب تنفيذ المشروعات الضخمة التي لا تستغنى عن تدخل الدولة، سواء من أجل المساهمة في توفير الضمانات المالية، أو تامين التغطية السياسية التي تتطلبها بعض المشروعات الضخمة.

> تأسيسا على تلك النقاط، وأخرى غيرها، اكتشف المشاركون ضرورة أن ينتقل هذا اللقاء البرليني إلى حالة أرقى يصبح بموجبها قناة التواصل المستمرة بين طرفى العلاقة، والمنصة الكفؤة الحاضنة لأنشطتهما الثنائية المشتركة.



المحزئون للعنف الطائفي (

العديد من الشخصيات الدينية الشيعية في المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية تنادوا على توقيع بيان يندد بالعنف الطائفي ويدين مرتكبيه والقائمين عليه والمنادين به والذين يرفعون جهاديته الارهابية في شق الصف الوطنى وفي اشاعة الفوضى وانفلات الحالة الامنية!

ويأتى البيان كما يبدو تجاوبا او خشية من الموقف الرسمى للدولة السعودية تجاه قرار خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في مواجهة الارهاب ومقاومته وقطع دابره داخل البلاد وخارجها.. الامر الذي واجه استحسانا واسعا من لدن قوى الحداثة والتحديث الليبرالية والديمقراطية والعلمانية المناهضة للارهاب بشقية الطائفي السني والشيعي!

وارى في هذا المجال: انه لا يمكن لمن لديه مصداقية ضد الارهاب الطائفي ان يشجبه في مكان يؤيده في مكان آخر: يشجبه – مثلا – في القطيف والعوامية ويلزم الصمت تجاهه في مملكة البحرين وهو ما يعكس حقيقة صارخة: ان الموقف ضد الارهاب لا يمكن تجرئته الى موقفين متضادين في الرفض والتأييد!!

الامر الذي تجلت له صورة فاقعة في بيان رجال الدين في المنطقة الشرقية في صمتهم صمت القبور تجاه الارهاب الطائفي القريب منهم والذي يذرع مملكة البحرين منذ اكثر من ثلاث سنوات.. وما يتجلى في تضافر الارهاب الطائفي وتضامن انشطته في المظاهرات والشعارات والهتافات والصدامات المادية والمعنوية في البحرين وفي القطيف هناك والعوامية من شرق المملكة العربية السعودية!! وقد فقد بيان رجال الدين في المنطقة الشرقية اوجه مصداقيته المادية والمعنوية في شجب نصف الارهاب الطائفي في المنطقة

الشرقية وتأييد نصفه الآخر في البحرين! وهذا ما يندرج على الكثيرين من الكتاب والمثقفين السعوديين الذين يشجبون الارهاب

الطائفي في المملكة العربية السعودية ويتناسون الارهاب الطائفي الذي يفقأ العين في مملكة البحرين!

كأن بيت الشعر هذا يقض مضاجع سكوتهم: (ان كنت شهما فاتبع رأسها الذبنا).

ويرى الكاتب (ميرزا الخويلدي) في جريدة الحياة اللندنية في مقال له تحت عنوان (القطيف.. علماء ومثقفون ضد العنف) قائلا: «بان البيان الذي وقعه عشرة من العلماء والشخصيات الدينية في القطيف شرق السعودية والذي يندد بالعنف ويرفع الغطاء عنه ويعريه امام القانون ويحرمه الحاضنة الاجتماعية ليس مجرد بيان انه موقف دقيق مهم مسؤول يقر فيه الرموز الدينية ومعه نخبة واسعة من المثقفين والكتاب والادباء والشخصيات الاعتبارية في هذا المجتمع عن سخطها لحالات الانفلات والفوضى وتتصدى من خلاله لأى محاولة لشق الصف الوطني او تهوين سلطة الدولة».

واذا علمنا ان الارهاب الطائفي في المنطقة ينهل من معين الطائفية الايرانية وتجليات مطامعها في المنطقة فان بيان الشخصيات الدينية في المنطقة الشرقية تتعثر المصداقية فيه ولا يمكن وصفه: «بالدقة والمسؤولية» سيما وان الارهاب الطائفي في المنطقة الشرقية ومملكة البحرين يجسدان منبعا ذاتيا واحدا في اجندة ذاتية طائفية واحدة لها تجليات ارتباطاتها بشكل أو بآخر في اجندة الاطماع الايرانية في المنطقة وبهذا التحييث الوطني فان صيغة الدقة في المسؤولية لا يمكن الصاقها بأي شكل من الاشكال في بيان رجال الدين آنف الذكر.. فلا دقة ولا مسؤولية وطنية في من يشجب العنف الطائفي هنا.. ويلزم الصمت تجاه العنف الطائفي هناك.. ان الكيل بمكيالين تجاه العنف الطائفي ما يشير الى عدم الدقة في المسؤولية الوطنية.. وان رجال الدين يرتبط موقفهم بإلزامية (سد الذرائع) ان جاز التشبيه تجاه موقف الدولة السعودية في مطاردة الارهاب وتجريمه داخل المملكة وخارجها وفقا لقانون الارهاب الذي صدر مؤخرا وفقا لإرادة

ملكية من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز.. والا ألا يجدر بمن يدين الارهاب الطائفي ويرفضه ان يدينه ويرفضه للرجوع للمقالات السابقة فی کل مکان!



